مشاركة البيانات:
الآثار والتحديات

مقدمة

تتطور الحضارة البشرية بمعدل متسارع كنتيجة لظهور تقنيات الاتصالات والمعلومات. ففي الوقت الراهن، يدفع الحجم الهائل والانتشار السريع للمعلومات المنشورة الأفراد إلى تغيير طرق التفاعل فيما بينهم ومع البيئة المحيطة بسرعة كبيرة. ولا أفضل من مدينة دبي كمثال واقعي على أثر هذا التطور، حيث أدت التغييرات الاجتماعية الاقتصادية والتقنية خلال العقود القليلة السابقة إلى ظهور معدل تنمية في المدينة لا مثيل له تقريباً على مستوى العالم. واليوم تدعم الخطط التنموية السريعة على مستوى البنية التحتية التقنية في دبي خططها بأن تتحول إلى مدينة ذكية. ويلعب هذا التوجه دوراً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية لحكومة دبي، الموضوعة كجزء من استراتيجية "خطة دبي 2021".

تتمثل الأهداف الرئيسية لمجلس السياسات فيما يلي:
أ) تقييم مخاطر وآثار مشاركة البيانات وأي من هذه الآثار سيؤثر على المنطقة أكثر، وبالتالي الآثار المتنوعة المحتملة على هذا المجتمع
ب) التعامل المباشر مع هذه المشكلات عبر اقتراح طرق للاستجابة المناسبة لها.

نبذة عن المجلس

بادرت كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية إلى إطلاق برنامج لحوار الطاولة المستديرة، تحت مسمى "مجلس السياسات بهدف تعزيز الحوار الفعال وإثراء المعرفة المشتركة على مستوى الجهات الحكومية إضافة إلى تسليط الضوء على الموضوعات والسياسات العامة ذات الأولوية والأهمية، وذلك في إطار النجاحات المشهود بها التي حققتها المؤسسات الحكومية في الدولة في مختلف الميادين لتصبح رائدة في اختصاصها ليس على المستوى المحلي والإقليمي فقط بل وعلى المستوى الدولي كذلك. كما يسعى المجلس إلى تشجيع نشر الخبرة وتبادل المعرفة ومن ثم تعميم الفائدة على المستوى الحكومي.

وفي هذا السياق، تسعى الكلية إلى تنويع المشاركين في كل الجلسات بين المستوى الاتحادي والمستوى المحلي، وبين الجهات المركزية والجهات التخصصية إضافة إلى إشراك الجهات غير الحكومية المعنية والمؤثرة في النقاش بحسب الموضوعات. يأتي هذا لتمكين نقاش عميق وشامل يتناول الموضوعات المطروحة من مختلف الزوايا حيث تتطلع الكلية إلى هيكلة مجلس السياسات ضمن أجندات عمل متكاملة بما يمكن هذه المجالس من مناقشة شاملة وعميقة للموضوعات المطروحة والذي بدوره يعزز الفهم المشترك وجهود تشاركية المعرفة.

تتلخص أهداف المجلس في توفير منصة للحوار المعرفي بين الخبراء والمختصين والمعنيين في القطاع الحكومي لتسليط الضوء على الموضوعات ذات الأولوية والأهمية على المستوى الحكومي والمجتمعي وتوثيق ونشر الحوار بشكل متكامل ومتوازن وعلمي بما يثري المحتوى المعرفي الحكومي. كما يعمل المجلس على تشجيع التواصل الشخصي والمؤسسي وتمكين شبكة العلاقات المعرفية الحكومية بما يعزز التعاون المؤسسي الفعال. وفي نهاية المطاف، يقدم المجلس رؤى وتوصيات يكون لها الأثر الفعال على منظومة العمل المشترك وتطور الأداء الحكومي.

ما الذي تعنيه بالضبط المدينة الذكية؟

تمتلك المدن في كافة أنحاء العالم بعض الخصائص الحيوية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تميزها عن بعضها البعض. وعادة ما تعكس أوجه التميز هذه أولويات كل مدينة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستقبلية. ومع ذلك، رغمًا عن أوجه التميز هذه، تسعى أغلبية كبيرة من هذه المدن بصورة موحدة لزيادة استقرارها الاقتصادي واستدامة مواردها، على أن كل هذا يخدم الهدف النهائي بتحسين جودة معيشة السكان. ويرتبط القيام بهذا في العديد من الحالات بصورة وثيقة "بالبنى التحتية المادية والخاصة بالاتصالات" للمدينة بالإضافة إلى "تقديم الموارد عبر هذه البنى التحتية." [1]وهكذا، تشير النقاشات حول أفضل الطرق لتحسين معيشة سكان المدينة إلى عبر تعزيز بنيتها التحتية، إلا أن هذه العملية لا تكون مباشرة عادةً.

تتمثل أول طريقة للتعامل مع هذه المسألة الملحة في تطوير البنية التحتية بما يتيح للمدينة أن تصبح "ذكية" في كيفية إدارتها للمكونات الأساسية.

ما الذي تعنيه بالضبط المدينة الذكية؟ وما هي المكونات العامة الرئيسية لتطوير البنية التحتية للمدينة الذكية والخدمات التي ستقدمها هذه البنية التحتية؟

على المستوى الأولي، يمكن تعريف المدينة الذكية كمدينة تستخدم التكنولوجيا، وعادةً تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمختلف الطرق لجعل المكونات الحيوية في بنيتها التحتية والخدمات ذات الصلة أكثر تفاعلاً فيما بينها وأكثر كفاءةً سواء في الموارد المستخدمة أو النتائج والخدمات. ويجري هذا من خلال استخدام "المواد والحساسات والإلكترونيات والشبكات المتطورة والمتكاملة التي تمثل أنظمة تدار بالكمبيوتر مرتبطة معًا وتتكون من قواعد البيانات وآليات التتبع واتخاذ القرار والخوارزميات" (Bowerman et al. 2000)[3].

لماذا تمثل مشاركة البيانات أحد المكونات الرئيسية في المدينة الذكية؟

من بين الأجزاء الرئيسية للتكنولوجيا المستخدمة لتطوير البنية التحتية للمدينة الذكية تجميع وتنظيم ومعالجة كميات البيانات الجوهرية. وتوجد العديد من الحالات التي يمكن أن تحقق فيها مشاركة البيانات فوائد كبيرة للمجتمع:

فمثلاً، يشير "البث الآني" إلى استخدام البيانات الصادرة بشكل لحظي (أي التي تبث مباشرة وبصورة متكررة) لمراقبة ووصف الأنشطة التي تقع في نفس الوقت، قبل توفر البيانات الرسمية حول هذه الأنشطة. وتعتبر خدمة توجهات الأنفلونزا من موقع جوجل أحد الأمثلة الواضحة على إمكانية استخدام هذا لتحقيق تأثير إيجابي، حيث تستخدم البث المباشر لتتبع "استخدام مصطلحات البحث ذات الصلة بالأنفلونزا... حتى يتم تحديد حالات الأنفلونزا المحتملة قبل أسبوع أو اثنين من تقارير الصحة الرسمية". وسيعمل توفر هذه المعلومات قبل أسبوعين تقريباً من الوقت المتوقع سابقًا على توفير خدمات الاستجابة المناسبة مع إتاحة المزيد من الوقت لأخذ رد الفعل الأنسب.

في هذا الصدد، تتمثل أحد الأشكال المعدلة من البث الآني في استخدام البيانات لتوفير مؤشرات اقتصادية في الوقت الفعلي، وهو ما يرى فيه هال فاريان، كبير الخبراء الاقتصاديين في جوجل "الأمل في أن تعرف المستجدات الاقتصادية في الوقت الفعلي، ومن ثم، يمكنك الاستجابة للحالات الخاصة بسرعة أكبر.
تمتد مزايا مشاركة البيانات إلى أكثر من تقليل أوقات الاستجابة للسلوك الاجتماعي الاقتصادي في سياق الرعاية الصحية على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي إيجاد حالات ترابط جديدة ضمن البيانات إلى تحسين تطوير الأدوية وإدارة العلاج الطبي ودعم تصميم البرامج الحكومية بشكل كبير. وقد تم استخدام البيانات الضخمة بالفعل لهذا الغرض من خلال تنفيذ إدارة الرئيس أوباما القانون الأمريكي للانتعاش الاقتصادي وإعادة الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد استهدف هذا القانون تشجيع المنشآت الطبية في الدولة على استخدام البيانات عبر اعتماد أنظمة حفظ السجلات الطبية. ويمكن أن ينضوي ذلك على فوائد كبيرة حيث أن النظام الأمريكي للرعاية الصحية، وفقًا لنفس المراقبين، "يعاني من نظام مقسم وغير فعال في حفظ السجلات الورقية."[5]

في هذا الصدد، يمكن أن يتيح اعتماد الطريقة الإلكترونية لتسجيل البيانات، بشكل غير مباشر، قدراً من سيولة المعلومات في قطاع الرعاية الصحية بما يتيح للأطباء ومزودي الخدمات مشاركة المعلومات الصحية عبر الاختصاصات".[6]

تغطي الأمثلة سالفة الذكر مجرد جزء من التأثير الإيجابي الممكن لمشاركة البيانات بشأن المجتمع ككل. وبهذا، يتضح وجود احتمالية كبيرة لمشاركة البيانات فيما يتعلق بمواجهة المشكلات الاجتماعية الاقتصادية. وبالتالي، فإن إدراج السياسات التي تستخدم البيانات الضخمة مهم للغاية في تطوير البنية التحتية للمدينة الذكية.

المخاطر والآثار الأخلاقية لمشاركة البيانات

تقدم مشاركة البيانات دون شك فوائد كبيرة للغاية، إلا أنها تنضوي كذلك على مجموعة من الآثار التي تلزم مراعاتها بصورة مناسبة. ووفقًا للبحث الذي أجراه برنامج الاتحاد الأوروبي "بايت" (خارطة طريق البيانات الضخمة والمجتمع المتعدد التخصصات للتعامل مع العوامل الخارجية المجتمعية)، فإن ممارسات البيانات الضخمة مثل الشفافية والمقاييس

والتتبع وأساليب التخصيص وإعادة الاستخدام والاستخدام الثانوي غير المقصود، والمشاركة والبيانات المفتوحة والوصول المفتوح تتضمن عددًا من المشكلات الاجتماعية والأخلاقية بما في ذلك التمييز والثقة والسرية وعدم المساواة في الوصول والاستغلال والتلاعب. ويرجع هذا إلى أن ممارسات البيانات الضخمة تتعامل مع البيانات من الأشخاص، على أن هذا العنصر البشري يعكس المدونات الفردية الاجتماعية والأخلاقية.[7]

تأتي الآثار المترتبة كنتيجة لمشاركة البيانات عادةً ضمن ثلاث فئات: عدم المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا والبيانات بين السكان وانتهاك خصوصية الأفراد وأخيرًا الانتهاكات الأمنية من خلال مشاركة البيانات. كما تعرض كافة الفئات الثلاث طرقًا مختلفة يمكن فيها أن يكون للتعامل مع كميات البيانات الكبيرة آثار اجتماعية اقتصادية ضارة عند عدم التعامل المناسب معها.

الوصول وعدم المساواة

في النهاية، سيستفيد الأفراد من مشاركة كميات كبيرة من البيانات عندما تتوفر لهم جميعًا إمكانية الوصول إلى الأدوات الخاصة بهذا. ومع ذلك، فوفقًا لتقرير حول "دور المعايير في المدن الذكية" من معهد المقاييس البريطانية، فتوجه المدن إلى تقديم الخدمات العامة باستخدام التكنولوجيا، يحتوي أيضًا على مخاطر الاستبعاد غير المتعمد للأشخاص الذين يواجهون صعوبة في الوصول إلى الخدمات بسبب العجز أو ضعف قدرات التعلم. ويمكن أن ترتبط هذه المشكلة بصورة خاصة بالمدن التي تواجه قيودًا على الموارد التي توفرها للسكان مرة أخرى."[8] كما أنه من المهم مراعاة هذا، حيث لا يمكن النظر إلى مشاركة كميات كبيرة من البيانات كنجاح شامل عند عدم تمكن سكان المدينة من الوصول إليها.

مخالفات الخصوصية

وفقًا للتقرير البحثي حول الآثار الإيجابية والسلبية لمشاركة البيانات الصادر عن معهد أسبن، "عادة ما تكون مزايا التخصيص مستحقة للشركات، إلا أن الأضرار تكون عادةً من نصيب الأفراد المشتتين غير المنظمين."[9] ومن المهم عند استفادة الحكومات والشركات من الكميات الكبيرة من البيانات، ألا يتم التضحية بخصوصية الأفراد كنتيجة لذلك.

بينما يبدو مفيدًا وجود قدر أكبر من سيولة المعلومات في مجالات مثل الصحة العامة، فهذا يعني أيضًا أن السجلات الطبية للأفراد قد يسهل الوصول إليها أكثر من جمهور أكبر بكثير. وهذا يؤدي بدوره إلى احتمالية وجود آثار لمشاركة البيانات في هذا السياق "سواء بالترغيب أو الترهيب."[10]

الانتهاكات الأمنية

يمكن أن تكون تداعيات مشاركة البيانات كارثية عند عدم التعامل المناسب معها. وفي هذا الصدد، تستدعي حالات اختراق البيانات، أي سرقتها بصورة إجرامية من جهات الحكومة القانونية، على سبيل المثال، أفكار سرقة بطاقات الائتمان وانتحال الهوية في عقول معظم الناس، إلا أن هذه مخاوف بسيطة نسبيًا ضمن الصورة الكبيرة للأمور. كذلك، تكون احتمالية الضرر المتعلق بانتهاك البيانات الشخصية أكبر بكثير. فعند استخدام جهات إجرامية للبيانات المسروقة للتأثير على الأنظمة الهامة مثل خدمات الاستجابة الطبية في حالات الطوارئ، يمكن أن تكون النتائج قاتلة. ويعتبر "اختراق البيانات" مجرد مثال على الآثار المحتملة لمشاركة البيانات على سكان المدينة. ومن ثم، سيحاول هذا المشروع إلقاء الضوء على هذا الموضوع بمزيد من التفاصيل، كمجموعة من الآثار الأخلاقية التي يمكن أن تظهر.

على الرغم مما تقدم، فوراء المشكلات الواقعية التي تظهر كنتيجة لمشاركة البيانات، توجد مخاوف أعمق بشأن ما إذا كانت المشاركة في هذه الأنشطة مقبولة أخلاقيًا من الأساس. كما سيحاول المشروع تحليل هذه المسائل الأخلاقية الأساسية بمزيد التفصيل.

يلزم أن تتضمن عملية الانتقال التعامل مع كميات أكبر بكثير من البيانات بذكاء ومسؤولية، ففي النهاية، كما يوضح معهد المقاييس البريطانية "بدون تفعيل سبل حماية واضحة، من المحتمل أن تكون الثقة العامة في الخدمات المطورة منخفضة مما سيترتب عليه وجود مخاطر كبيرة على قبول المواطنين لمشاريع المدن الذكية التي يتم القيام بها لصالحهم."[11]

قانون البيانات في دبي

تم اتخاذ خطوات بالفعل لتشجيع مشاركة البيانات في المدينة، خاصة من خلال قانون "بيانات دبي"[12]، والذي يهدف لتسهيل وصول المؤسسات العامة والخاصة إلى البيانات.

في هذا الصدد، استقبلت المؤسسات في القطاعين العام والخاص في المدينة الإعلان عن قانون بيانات دبي بشعور شديد الإيجابية، إلا أن حكومة دبي لا تزال تدرك المخاوف المتعلقة بالمخاطر والآثار الأخلاقية لمشاركة قدر أكبر من البيانات. ومع تحمل الجهات الحكومية لمسؤولية مراقبة أغلبية مشاريع تطوير المدينة الذكية في دبي، فقد أقرت مدينة دبي الذكية بالحاجة لحماية البيانات الحساسة من وصول المبرمجين المشبوهين أو اللصوص الإلكترونيين إليها لأغراض إجرامية أو إرهابية"[13] ، ويمثل إدراج هذا في تشريع قانون البيانات الجديد خطة لتصنيف كافة البيانات بحيث يمكن للدوائر الحكومية تحديد ما يجب مشاركته وما يجب عدم مشاركته"[14].

يمكن تحسين هذا أيضًا عبر تحليل الطرق التي يتم تنفيذ القوانين المماثلة بها في المدن الأخرى حول العالم، كتجارب سابقة تم تنفيذها بالفعل في هذا الصدد. في هذا الصدد، أعلنت مدينة بوسطن، ماساتشوستس في يوليو 2015 عن مبادرة تسمى "سياسة البيانات المفتوحة والمحمية" والتي تتضمن معايير واضحة فيما يتعلق بالبيانات التي تجب مشاركتها علنًا وتلك المصنفة كمحمية.[15]

ما أهمية ذلك؟

تستثمر حكومة دبي قدرًا معتبرًا من الوقت والموارد المالية في تطوير البنية التحتية التقنية كجزء من الجهود المنسقة حتى تتمكن دبي من الانتقال بنجاح لتصبح مدينة ذكية. ويلعب هذا التوجه دورًا أساسيًا في تحقيق أهداف التنمية لمدينة دبي، الموضوعة كجزء من استراتيجية "خطة دبي 2021".

تشكل مشاركة البيانات مكونًا رئيسيًا في هذا التوجه. فآثار تحول دبي إلى مدينة ذكية يحتوى عموماً على فوائد لسكان المدينة. وهذا ما يدفع دبي بالفعل لتنفيذ عملية الانتقال. فقد اتخذت دبي والإمارات ككل خطوات كبيرة في هذا الشأن. كما تعتبر جلسة العصف الذهني في الإمارات، التي أطلقها رئيس وزراء الدولة، مثالاً جيدًا على استخدام البيانات الضخمة بالفعل كجزء من مبادرة مشاركة المواطنين. فقد حققت بالفعل نتائج إيجابية. ومع ذلك، لا يمثل هذا المثال سوى غيض من فيض من حيث ما يمكن تحقيقه عند تنفيذ سياسة التكنولوجيا بصورة مناسبة.

كذلك، لا يخفى أن كافة العوامل ذات الصلة بالمدن الذكية ومشاركة البيانات التي سلط الضوء عليها سابقًا في هذا القسم تؤدي إلى بيئة في مدينة ستتعرض دون شك لتغييرات غير متوقعة على المستوى الثقافي والاقتصادي والتقني.

لذلك، من الضروري تقييم هذه التغييرات بقدر أكبر من التفصيل، خاصة وأن البحث حول هذا الموضوع في هذه المنطقة الجغرافية لا يزال منذ فترة صغيرة نسبيًا.

كما ورد سابقًا، لا تزال دبي في المراحل الأولى لتنمية البنية التحتية الرقمية. وإن أمكننا أن نتعامل بصورة مناسبة مع الآثار الأخلاقية لمشاركة البيانات في الوقت الراهن، فيمكننا ضمان انتقال المدينة لتصبح ذكية بالفعل بصورة تفيد سكانها بأقصى درجة ممكنة.

استبيان رأي السكان

عند الإعداد لمجلس السياسات، تم إجراء استبيان كوسيلة أولية لجمع آراء الناس حول طموحات تطوير دبي كمدينة ذكية ورأيهم في مشاركة البيانات. وقد تشكلت العينة المستهدفة من حوالي 500 مستجيب تم اختيارهم بعناية لتمثيل سكان دبي بأقصى قدر ممكن. وفيما يلي جداول تتضمن تفصيل هذه العينة:

يتمثل الغرض مما سبق في جانبين: أولاً، ستقدم الردود المجمعة طريقة لقياس الرأي العام الحالي وتقبل مشاركة البيانات. ثانيًا، ستكون الأسئلة المنشورة مفيدة على وجه الخصوص لتأكيد الرؤية بشأن المدلول الثقافي لمشاركة البيانات.

تم اختيار المخططات التالية لطرحها للنقاش بين المشاركين في المجلس:

-1 مستوى الارتياح لمشاركة البيانات:

-2 أسباب مشاركة البيانات:

-3 طلب الموافقة القانونية:

موضوعات النقاش

اعتمدت هذه الجلسة على الأسئلة الرئيسية المطروحة من الموضوعين التاليين:

الموضوع 1: الجانب الأخلاقي لمشاركة البيانات

ركز هذا الموضوع على الإجابة على السؤال التالي:

كيف تترجم المخاوف الأخلاقية بشأن مشاركة البيانات إلى مخاطر فعلية لسكان أي مدينة ذكية؟

يغطي قانون بيانات دبي الكثير من المخاوف التي تم تسليط الضوء عليها بالفعل. وبهذا، يوجد اختلاف واحد رئيسي في طريقة تصنيف قانون البيانات للمخاوف الرئيسية بشأن مشاركة البيانات والمطروحة كجزء من هذا المشروع البحثي: عدم المساواة والخصوصية والأمن. يجمع القانون بين عدم المساواة والخصوصية، وبهذا تكون المواطن الرئيسية الثلاثة التي يغطيها هي الخصوصية والأمن وحساسية البيانات، التي تعتبر مهمة للغاية. فعند مشاركة البيانات المصنفة كحساسة، يمكن أن يتسبب هذا في ضرر للشركات في القطاع الخاص بالإضافة إلى هيئات القطاع الحكومي.

كذلك، عندما يتعلق الأمر بمشاركة البيانات، علينا دائمًا إدراك أنواع البيانات التي تتم مشاركتها. وقد كان تفعيل القانون يهدف إلى الحد من مخاوف المواطنين بشأن البيانات العامة والخاصة والوصول إلى ثقة الناس فيما يتعلق بمشاركة البيانات.

يشار إلى القدر الكبير من البيانات المصنفة كبيانات حساسة بموجب قانون البيانات عادة باسم "البيانات المحظورة"، أي البيانات التي لا يمكن فتحها أو مشاركتها في الظروف العادية. ومع ذلك، فنظرًا لطبيعة ما نرغب في تحقيقه من حيث الوصول بدبي إلى مدينة تقدم أفضل الخدمات وتكفل البيئة الأكثر سعادة لمواطنيها وزوارها، فهناك تغيير في طريقة التعامل مع البيانات المحظورة في الوقت الراهن. فالآن، تمكن مشاركة البيانات في ظروف محددة (أي بين الجهات الحكومية ولكن مع القطاع الخاص أو العامة). وبهذا، بينما لا تزال مشاركة البيانات جارية، يمكن أن يتحلى المواطنون بالثقة عند النظر إلى حقيقة أن البيانات تتم مشاركتها بصورة مسؤولة. على الجانب الآخر، ليست هناك مشكلة في البيانات المفتوحة، من حيث أنها ليست عامةً ذات طبيعة حساسة، ومن ثم يجب ألا يفرط الناس في خوفهم من مشاركتها.

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لقانون البيانات في إنشاء قاعدة بيانات ثرية يمكن أن تستفيد منها المدينة في مرحلة التخطيط، لحل مشكلاتها الحالية ومساعدة الأفراد في حياتهم اليومية (وفي عملية التخطيط طويل الأجل - مثل العثور على أقرب مستشفى). كما ستتيح للمواطنين أفضل الخيارات والمساعدات اللوجستية. وينعكس هذا على الهدف الكلي للقانون في هذا الصدد. حيث سيعمل على تحسين الخدمات وإنشاء خدمات جديدة.

كما ورد سابقًا أثناء مرحلة الأبحاث لهذا المشروع، فالمدينة الذكية هي مدينة تدار ويخطط لها وتحكم بصورة مناسبة. لذا، فنحن نتحدث بالفعل عن استخدام التكنولوجيا بصورة كبيرة لتحسين حياة الناس.

لماذا إذاً ينضوي ذلك على مخاطر؟ يرجع الأمر ببساطة إلى أن المدينة الذكية لديها بنية تحتية أو نظام عصبي أكثر توسعًا مما هو مستخدم حاليًا بسبب تجميع البيانات من كل مكان. إلا أنه من الناحية التقنية، فإن هذا يعني أن هناك مواطن أكثر للتعرض للمخاطر ونقاط أكثر متاحة للهجوم. كما توجد احتمالية التسلل إلى الكثير من مراكز البيانات. فأنت لا تشارك البيانات مع الجهات الحكومية فحسب، بل تشاركها أيضًا مع الناس

داخل هذه الجهات وهو ما يفرض أيضًا بعض المخاطر.

إضافة إلى المشكلات الثلاث الرئيسية المطروحة في هذه الوثيقة بشأن مشاركة البيانات، الوصول وعدم المساواة والخصوصية والانتهاكات الأمنية، فهناك عددًا من المخاوف الأخرى التي تلزم مراعاتها:

التزام المشاركة (أي هل تلتزم الحكومة بمشاركة بيانات أكثر وماذا سيكون إطار تنفيذ هذا؟ في هذا الصدد، تم الرجوع بالفعل إلى التجارب

السابقة في الدول الأخرى والتي التزمت فيها الحكومة بالمشاركة).

الالتزام باتخاذ إجراءات بشأن البيانات: هل هناك التزام قانوني أو أخلاقي للحكومة أو الفرد بالتصرف بصورة أخلاقية أو قانونية بطريقة تتيح اتخاذ قرارات أفضل؟ وهل هناك التزام أخلاقي أعلى بتقييم تأثير بعض القرارات نظرًا لأن إمكانية وصول البعض للبيانات تتيح لهم توقع النتائج بصورة أفضل؟

الموضوع 2: السياق الثقافي

ركز هذا الموضوع على الإجابة على السؤال التالي:

كيف يمكن لصناع السياسات تصور تفاعل سكان هذه المدينة تحديداً مع مشاركة قدر أكبر من البيانات؟

نحتاج لإدراك مهارات الأفراد في هذا المجتمع المسؤول عن معالجة البيانات. كما أن علينا التأكد من وجود المهارات المناسبة لدى هؤلاء الناس. كذلك، نحتاج لأشخاص يمتلكون الخبرة من علماء البيانات والمهندسين وما إليه...

يتعلق هذا بالفعل بالسياق الثقافي، حيث لا تزال دبي مدينة حديثة نسبيًا. وبهذا، يجب أن نتحلى بالسرعة عند التكيف مع تطورها. فمن المهم ألا نجذب المهارات الشابة فحسب، بل أيضًا أن نحتفظ بهذه المهارات. لذا، فمن المهم أن نضمن يكتسب الأفراد المتعاملين مع البيانات في هذه المدينة المهارات المناسبة مع الاحتفاظ بهم على المدى الطويل بما يتيح عملية تطوير هذه المدينة.

من ناحية أخرى، ففي المدن التي يطلب فيها من الأفراد دفع الضرائب، من المحتمل استخدام ذلك لمشاركة بياناتهم مع الحكومة. وتكون معظم هذه البيانات خاصة بطبيعة الحال. لذا، فقد تم وضع ثقافة المشاركة هذه عند اعتياد الأفراد على مشاركة بياناتهم.

توجد احتمالية أكبر هنا، في هذه الدولة، لمشاركة بياناتك مع الحكومة عبر الخدمات. لذا، يختلف تمامًا الغرض من مشاركة الأفراد لبياناتهم مع الحكومة. فعندما نرغب في غرس ثقافة مشاركة البيانات، نحتاج للتأكد من التحلي بالشفافية فيما يتعلق بكيفية معالجة هذه البيانات، ومن ثم، تشجيع هذه الثقافة.

لدينا في هذه المدينة أكثر من 200 جنسية. لذا، فعند التفكير في الأمر، لدينا أفراد يفكرون في تجميع البيانات من أكثر من 200 وجهة نظر مختلفة. وعند النظر إلى أغلبية الأشخاص هنا، فإن مفهوم مشاركة البيانات مثير للغاية.

كذلك، نعتقد أن الناس متحفظون بطبيعتهم ويشعرون بوجوب المشاركة. وربما لا يدرك الأفراد فحسب مقدار البيانات التي يقومون بمشاركتها، ومن ثم، يجدون الأمر مثيرًا للقلق (مثلاً من انتحال الهوية). فتأثير المشكلات ذات الصلة بانتحال الهوية مثير للقلق.

سيرغب الأشخاص أكثر في المشاركة عند تحقق ما يلي:

- أن ينص قانون بوضوح على كيفية مشاركة هذه البيانات بالضبط.
- توضيح الفائدة من مشاركتهم لهذه البيانات بحيث يدركون بالضبط كيف يستفيدون من هذه الخطوة.

تتمثل أحد التحديات التي قد تواجه حكومة دبي في أننا نشكل جزءًا من شبكة أكبر تتكون من كافة الإمارات الأخرى في الدولة، أي أن هناك العديد من الحالات الخاصة بأفراد يعيشون في إمارة ويعملون في أخرى. ومن الجيد للغاية أن تتخذ دبي هذه الخطوات لتشجيع مشاركة البيانات، إلا أن علينا تفعيل سياسات موحدة على مستوى الدولة بشأن مشاركة البيانات حتى نبعث الاطمئنان في قلوب الناس.

من المفيد النظر إلى هذا الدعم لمشاركة البيانات من منظور ما يدفع الحكومة للقيام بهذا: تحسين حياة سكان دبي وزيادة مستوى السعادة الكلي. ويضفي هذا طابعًا مختلفًا على كيفية تعاملنا مع مشكلات مشاركة البيانات. فحكومة دبي تأخذ على عاتقها مسؤوليتها تجاه الأفراد بما يتجاوز التوقعات التقليدية للعديد من الحكومات الأخرى حول العالم.

إضافة إلى ما تقدم، لا يشعر الناس بالسعادة عند تجميع البيانات أو مشاركتها. وما يشعرهم بالسعادة هو تحسن الخدمات ونتائج عملية اتخاذ القرار من تجميع الحكومة لكافة هذه البيانات.

كذلك، علينا مراعاة ذلك في إطار هذه الثقافة، فكثير من الناس يشعرون براحة أكبر عند التعامل وجهًا لوجه.

توصيات المجلس

تعاملت الردود المتعلقة بالسياسات خلال النقاش مع بعض المشكلات التي قد تظهر كنتيجة لمشاركة البيانات:

1. خيار الانضمام مقابل خيار الانسحاب: لم تكن تجارب الدول الأخرى ناجحة تماماً عند تمكين الأفراد من اختيار إن كانوا راغبين بمشاركة بياناتهم. وتعتبر أستراليا أحد الأمثلة على ذلك. فلم يختر سوى 10% من الأفراد أن يشاركوا بياناتهم الطبية. أما في دبي، فيجب أن نستهدف نسبة التسعين بالمائة الأخرى من السكان. وللقيام بهذا، ينصح باعتماد نموذج اختيار الانسحاب. إذا لم ترغب في مشاركة بياناتك، فلا تعزل نفسك تمامًا عن مشاركة كافة البيانات. ومن ثم، اختر البيانات التي ترغب في مشاركتها وتلك التي لا تشعر بالراحة في مشاركتها.

2. زيادة الوعي: علينا الاستفادة من المؤسسات التدريبية ووسائل الإعلام في زيادة الوعي حول ما تتضمنه مشاركة البيانات بالتحديد. وسيساعد هذا في الحد من بعض المخاوف لدى الأفراد.

3. إشراك الشباب: عند إنشاء السياسات، يجب أن نفهم وجهات نظر الجيل الجديد وتوقعاته. وستكون هذه التوقعات أكبر بكل تأكيد. لذا، من المهم إشراك جيل الشباب عند إنشاء سياسات جديدة نظرًا لتفاعلهم مع البيانات بطرق مختلفة. في هذا الصدد، تعتبر المسابقات الوطنية أحد طرق العثور على المهارات والمواهب بين هؤلاء السكان. ويعمل هذا على زيادة الوعي العام بمشاركة البيانات بجانب السماح بقياس مدى مهارتنا كمجتمع عندما يتعلق الأمر بمعالجة البيانات.

4. إمكانية الوصول: يلزم أن تتسم صياغة أي سياسات جديدة بشأن مشاركة البيانات بالوضوح والبساطة. كما أن علينا التأكد عند وجود أي مواطن غموض يكتنف بعض جوانب هذه السياسات، أن يتاح للمواطنين الوصول إلى جهات اتصال محددة في كل جهة حكومية معنية والتي يمكنها تقديم توضيح مناسب بشأن أي من هذه المشكلات.

المشتركون

بهدف التعامل مع المشكلات المعقدة ومتعددة الأوجه في مشاركة البيانات، جمعت كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية عدداً من المتخصصين من مختلف الجهات الحكومية المعنية والأوساط الأكاديمية والإعلامية بهدف مناقشة خيارات السياسات العامة والاستراتيجيات في معرض تطور دبي لتصبح مدينة ذكية والآثار المجتمعية لهذا الأسلوب.

الجهة	المسمى الوظيفي	الاسم
مؤسسة بيانات دبي	المدير التنفيذي	يونس عبدالعزيز آل ناصر
هيئة الطرق والمواصلات	المدير التنفيذي لقطاع خدمات الدعم الفني المؤسسي رئيس مجلس إدارة دبي للجنة البيانات المفتوحة	عبدالله المدني
مجموعة نكسجين الاستشارية مكتب دبي	شريك رئيسي مستشار رئيسي	كافيه فيسالي
شركة دو	نائب الرئيس لتطوير الأعمال والاستراتيجيات	جهاد طيارة
هيئة تنظيم الاتصالات	مدير برنامج مركز الابتكار الرقمي	ماجد المظلوم
الجامعة الأمريكية بدبي	أستاذ علوم اتخاذ القرار	الدكتور شادي أبو زيد
هيئة الصحة بدبي	مدير إدارة تحليل البيانات والمعلومات الصحية	الدكتور محمد الرضا
معهد مصدر	أستاذ مساعد الهندسة الكهربائية وعلوم الحوسبة	الدكتورة آمنة الشامسي
مايكروسوفت	مدير الشؤون المؤسسية	الدكتور أشرف عبد الوهاب
آي بي إم	قيادية في القطاع العام والمدن الذكية، الخليج والشرق	ديما قندلفت
أنظمة سيسكو	مدير حلول العملاء	شكري عيد
كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية	الرئيس التنفيذي	سعادة الدكتور علي بن سباع المري
كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية	عميد	الدكتور رائد عوامله
كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية	باحث مشارك	فيصل الخطيب

مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية
Mohammed Bin Rashid
Al Maktoum Global Initiatives

كلية محمد بن راشد
للإدارة الحكومية
MOHAMMED BIN RASHID
SCHOOL OF GOVERNMENT

/mbrsg /mbrsg /company/mbrsg
/+mbrsgae /mbrsgae mbrsgae